جريصاتي في ورشة عن الادارة المتكاملة لنفايات المؤسسات الصحية:
آمل من المستشفيات الالتزام البيئي
وعدم استخدام المهل لشراء الوقت

في ٧ آب، نظمت وزارة البيئة، بالتعاون مع نقابة المستشفيات في لبنان، ورشة عمل عن «الادارة المتكاملة لنفايات المؤسسات الصحية في لبنان»، في فندق «متروبوليتان بالاس» - سن الفيل، إفتتحها وزير البيئة فادي جريصاتي ونقيب اصحاب المستشفيات الخاصة المهندس سليمان هارون، في حضور ممثلي وزارات ومؤسسات عامة وممثلي النقابات والمستشفيات والشركات والمؤسسات الصحية.

بعد النشيد الوطني، قال هارون: «إن فكرة ورشة العمل انطلقت بعد اجتماع في وزارة البيئة منذ أكثر من شهر، ورغب معالي وزير البيئة في طرح المشاكل والتحديات التي تفترض المعالجة، ومنذ صدور القانون بمرسوم قبل ١٤ عاما، بدأت المستشفيات العمل تطبيقه وكانت هناك اشياء صعب تطبيقها واشياء أقل صعوبة، إنما رأينا منذ الاساس أن الموضوع مهم ويستحق الانتباه الكافي، وقد دربنا المستشفيات والعاملين فيها وتوصلنا الى حل ٩٠ في المئة تقريبا من مشكلة النفايات الطبية».

وأضاف: «إن المستشفيات تنتج يوميا نحو ١٠ اطنان من النفايات التي تجب معالجتها، وهذا رقم صغير مقارنة مع مشكلة النفايات ككل في البلد التي لا يخفى على أحد صعوبة حل هذه المشكلة المزمنة، وهنا نقدر المجهود الكبير الذي يقوم به معالي الوزير في كل المناطق لحل مشكلة النفايات، ومن المهم التأكيد أن النفايات الطبية جزء من النفايات ككل، فحتى النفايات الطبية بعد معالجتها يتم طمرها بطريقة علمية، إنما لغاية الآن هناك مشكلة في المطامر تتعلق بجمل النفايات وليس فقط بالنفايات الطبية».

وتابع: «أؤكد أننا نريد التزام كل مندرجات القانون، ولكن هناك صعوبات سيتحدث عنها اختصاصيون، ونأمل أن تكون هناك مواكبة من الدولة وليس فقط من وزارة البيئة للمجهود الذي تقوم به المستشفيات لحل مشكلة النفايات الطبية، فهناك وزارات الصحة والداخلية البلديات والتنمية الادارية، والمستشفيات ليست قادرة وحدها على تطبيق القانون فهي تحتاج الى مساعدة ولا أتكلم على المساعدة المادية تحديدا، إنما مساعدة لوجستية وتقنية، ونحن معتادون في لبنان على وضع القوانين وفرضها على المؤسسات وتركها تتدبر أمرها، لذلك، أطلب من وزير البيئة بالعلم الذي يتمتع به، وهو الآتي من القطاع الخاص، أن يعتبر أن هذا القانون يجب أن يطبق إنما بالتعاون بين المستشفيات ووزارة البيئة وسائر الوزارات وليس قسرا، وأذكر أن أحد وزراء البيئة السابقين، وقبل أن تتنهي ولايته بيومين أو ثلاثة، أحال كل المستشفيات على القضاء بحجة أنها لا تعالج نفاياتها الطبية، في وقت كان قسم كبير من المستشفيات يعالج هذه النفايات إنما، للأسف، إتخذ القرار عشوائيا وما زلنا لغاية الآن منذ ٧ أو ٨ أعوام نعاني من الملاحقات في القضاء، وآمل من معالي الوزير جريصاتي بت هذا الامر وخصوصا أننا إجتزنا المراحل التي كانت مطلوبة ولم يعد جائزا بقاء هذا الموضوع كأنه سيف مسلط على رقاب المستشفيات وأن يستدعي فلان ساعة يشاء مدير المستشفى للتحقيق».

وختم متوجها الى الوزير جريصاتي: «أنت آت من القطاع الخاص وأقدر الافكار التي تحملها، ونتمنى وسط هذه المعمعة السياسية أن تستطيع تحقيق الاحلام التي تحلم بها بالنسبة الى البيئة، وربما ستكون وحدك وينقلب عليك أناس، ورأينا، على سبيل المثال، كيف انقلب عليك أشخاص من حلفائكم في السياسة من دون معرفة الاسباب، إنما أتخيل أن الامر مرتبط بعدم توقيع رخصة مقلع أو معمل.اذا، أملنا كبير جدا بك ونعرف أنك آت للتغيير مع فريق عملك، وما أتمناه ألا تنطبق كلمات إحدى الاغنيات « أتينا لنغير العالم فإذا بالعالم يغيرنا». ولكن أتخيل أن لديك الشجاعة والقدرة الكافية لتفرض التغيير المطلوب ونحن الى جانبك ومعك ونحتاج، في الوقت نفسه، الى رعايتك ومتابعتك للموضوع معنا».

وزير البيئة

والقى وزير البيئة كلمة إستهلها بشكر نقيب اصحاب المستشفيات وفريق عمل الوزارة الذي «ساعد على تنظيم ورشة العمل»، آملا أن « يكون هذا النهار منتجا بيئيا»، وقال: «كنا وعدنا بتنظيم هذه الورشة وصدقنا، وهذه الجدية تدل على النهج الذي نتبعه في الوزارة واساسه الحوار، وأعتقد أنه خلال ٥ أشهر حان الوقت للناس لتتعرف الي والى فريق العمل والطريقة التي نعمل بها، نحن لسنا آتين لتكوين شعبوية أو لنصير ابطالا على حساب الناس، وهذا أسهل شيء، وقد مر وزراء قبلي ليس في البيئة إنما في غير قطاعات وكونوا شعبوية وغادروا ولم يتركوا شيئا خلفهم بعدما تبين أن القصة كانت بالونات هوائية، نحن لسنا في هذا الجو بل على العكس، ولاحظوا كيف تعاونا مع الصناعيين خلال الفترة الماضية، وعلى البعض أن يعرف أننا وزارة بيئة ومن الطبيعي ألا نتكلم إلا بيئة، ومن الطبيعي أن نكون قساة في كل ما نطلبه، ومن الطبيعي أن نفرض غرامات، هذا هو دور وزارات البيئة في العالم أن تطبق القانون، إنما نحن في لبنان وفي الأعوام الماضية كانت هناك فوضى وغياب كبير للدولة وللقوانين وللعدل ولقوى الامن، ونحن اليوم لسنا في وارد إقفال مؤسسة كل مخالف، هذا القطاع الطبي راق ونفتخر به ويستطيع منافسة كل القطاعات المماثلة في الدول العربية بمستوى أطبائنا ومستشفياتنا، وانا سأنظر الى هذا القطاع ليس فقط كوزير بيئة بل كمواطن لبناني، فهذا قطاع علينا حمايته لأنه منتج ويوظف عشرات آلاف الشباب والصبايا من الممرضات الى أهم الاطباء الى ادارة المستشفى والمستثمر، إنما جاء وقت لنفهم أنه لم يعد في الامكان العمل من دون التزامات، وهذا مبدأ الحوار الاساسي ولا نريد أن نتحاور فقط لنتحاور».

واضاف: «نحن اليوم نعطي مهلا للمستشفيات، إنما يجب ألا تفهم خطأ كما حصل مع الصناعة، فمعظم المهل التي أعطيت لصناعات أو لصناعيين من دون تشهير بأحد إستخدمت في المكان الخطأ، لا نرى الا صناعيين يدفعون تبرعات لجمعيات ولمهرجانات ولحملات انتخابية لنواب، وعندما تسألهم عن فلاتر أو عن معالجة انبعاثات يفاجأون ويقولون الآن تسألني في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة؟ لماذا لا ندفع لمعالجة المشكلة الاساسية؟ وأنا لا أتهم المستشفيات ولا القطاع الطبي، إنما ما أقوله هو أنني أتمنى أن نستعمل موضوع المهل الزمنية في المكان الصحيح وليس لشراء الوقت كي يكون رحل الوزير لأنه قاس وسيأتي وزير آخر غير مكترث تماما للبيئة فنعود الى وضعنا المريح، لذلك أقول كل ما علينا فعله هو قوننة الموضوع لأن القانون ثابت ولا يتبدل بحسب مزاج الوزير وهمته وجديته، فحتى المرسوم غير كاف، ٣٠ شخصا يلعبون بالمرسوم ١٢٨ يصبح الموضوع أصعب، أما القانون فهو أقوى، وآمل من كل ورش العمل أن نطور قوانيننا، فالعالم يتغير والطب يتطور ، ومن الطبيعي أن نطور قوانيننا فهناك أشياء لم تعد على الموضة وهناك أمور قديمة باتت معيبة لنا كلبنانيين، لذلك أتمنى أن نخرج بنتائج ايجابية من هذه الورشة».

وركز على «أهمية «الداتا» والارقام»، وتطرق الى موضوع التمويل ومساعدة المستشفيات، قائلا: «إنني في صدد الايفاء بوعودي، وقد يكون لدى بعض المستشفيات حجة الوضع المالي التي تؤخر قيامها بإلتزام بيئي سريع، قال نقيب اصحاب المستشفيات في مرة سابقة نريد أموالا من الضمان ومن الدولة وكيف تأتي الدولة لتضربنا وهي لم تدفع لنا مستحقاتنا؟! هذا الكلام نسمعه دائما، نصفه تبرير لئلا نفعل شيئا ونصفه الآخر حقيقة، هذا واقع وأنا في صدد تأمين اموال، ولكن هل أنتظر الدولة لتدفع كي أنقذ حياة الناس التي تتسمم بسبب رمي نفايات طبية أو لأنها تطمر خطأ؟ لا، لقد تكلمت مع البنك الدولي ومع الرئيس سعد الحريري مدى ٣ اسابيع كي يكون لدينا زيادة ٥٠ مليون دولار لتوفير قروض ميسرة جدا من البنك الدولي والبنك المركزي لكل القطاع الطبي، هذا الامر بدأ مع الصناعة وطلبت إدخال القطاع الطبي في المشروع، والامور ماشية بسرعة وقريبا نقيب تسمع خبرا جيدا من خلال افادة القطاع الطبي من القروض المدعومة».

وشدد على «حسن إدارة نفايات المؤسسات الصحية والتخلص منها بالطرق السليمة بيئيا بما يوفر حماية صحة المواطن وسلامته وحماية الأجيال من بعده، الحفاظ على مكونات البيئة تربة ومياها وهواء».

وختم: «يجب أن تتغير نظرتنا الى النفايات في لبنان وهذا تحد أخذته على نفسي، وفي لبنان، لسوء الحظ، بات للنفايات دين ومذهب ومناطق وباتت هناك نفايات للمسيحيين وأخرى للمسلمين! وهذا التخلف هو تحد كبير للشعب اللبناني ويجب ألا نسأل «نفايات مين عند مين، وقضاء مين عند مين؟».

جلسات نقاش

بعد ذلك، إنعقدت جلسة أولى عنوانها «العوائق والتحديات في مجال الادارة المتكاملة لنفايات المؤسسات الصحية في لبنان»، وجلسة ثانية عن «الجانب التشريعي ودور القطاع العام في مجال ادارة نفايات المؤسسات الصحية»، وثالثة عن «الادارة المتكاملة لنفايات المؤسسات الصحية الخطرة والمعدية والنفايات السائلة».

"البيئة" توضح مفهوم الادارة السليمة للنفايات الطبية والجانب التشريعي

خلال ورشة عمل حول الادارة المتكاملة لنفايات المؤسسات الصحية في لبنان، كانت لوزارة البيئة ثلاثة عروض مصوّرة قدّمها اختصاصيّون من الوزارة شرحوا خلالها العديد من النقاط الأساسيّة المتعلّقة بالادارة المتكاملة لنفايات المؤسسات الصحية.

ركّز العرض الأوّل لوزارة البيئة على توضيح مفهوم الإدارة السليمة للنفايات الناجّة عن المؤسّسات الصحية ومراحلها التي تبدأ بتخفيف إنتاج هذه النفايات مروراً بالفرز والجمع والنقل والتخزين وانتهاءً بالمعالجة التي تضمن التخلّص السليم بيئيًّا من هذه النفايات (الكميات المتولّدة بحسب المحافظات - كيفية التخلّص من هذه النفايات - أبرز المشكلات في هذا المجال...).

ثم كان شرح لواقع إدارة نفايات المؤسسات الصحية في لبنان، بدأ بالتعريف بأنواع هذه النفايات ثمّ توضيح واقع حال إدارة كل نوع من أنواع هذه النفايات في لبنان.

وتطرق العرض لأبرز نقاط القوة الإيجابية التي تساعد في إدارة نفايات المؤسسات الصحية في لبنان، كوجود البنية التشريعية المنظمة لهذا القطاع، والدور الرقابي والارشادي الذي تقوم به وزارة البيئة، والأهمية التي تعطيها المستشفيات لهذا الموضوع.

وأخيراً عرّج العرض على أبرز التحدّيات التي تواجه هذا الملف، كنقص الموارد البشرية والتقنية عند الجهات المعنية بالمتابعة والرقابة، وغياب دور السلطات المحلية سيما اللجان الصحية وبالبيئية في البلديات، وعدم وجود منشآت متخصصة في معالجة النفايات الخطرة غير المعدية وتلك التي تتطلب إدارة خاصّة، إضافة إلى تقصير بعض المؤسّسات الصحية في إدارة النفايات الطبية الناجّة عنها (تقصير في الفرز، عدم تحقيق شروط النقل والتخزين الآمن، تساهل في معالجة النفايات السائلة...).

التشريع

أمّا في عرضها الثاني، فركّزت وزارة البيئة على **الجانب التشريعي وعلى دور وزارة البيئة التشريعي والتخطيطي والرقابي في مجال إدارة نفايات المؤسّسات الصحية في لبنان**.

وكان شرحٌ لأبرز التشريعات الوطنيّة المرتبطة بملف إدارة نفايات المؤسسات الصحية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

• القانون رقم1988/64، المتعلّق بالمحافظة على البيئة ضد التلوث من النفايات الضارة والموادالخطرة؛

• القانون رقـم1994/387، المتعلّق بالتصديق على اتفاقية بازل حول التحكم بحركة النفايات الخطرة عبر الحدود، والذي يمكن بموجب أحكامه تصدير النفايات الخطرة والتي تتطلب إدارة خاصّة لتتمّ معالجتها في الخارج في ظلّ غياب البنى التحتية اللازمة لمعالجة هذه الأنواع من النفايات في لبنان؛

• القانون رقم 2002/444، المتعلّق بحماية البيئة ؛

• القانون رقم 2017/2، المتعلّق بإبرام اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من الانبعاثات والإطلاقات البشرية المنشأ للزئبق ومركبات الزئبق، كما تشجع على اتخاذ التدابير البديلة وأفضل الممارسات البيئية لضبط الزئبق من المصادر ذات الصلة وعلى الحد من تداول المواد المحتوية على مركبات الزئبق في السوق المحلي والتخفيف من وصول المواد المحتوية على مركبات الزئبق إلى لبنان؛

• القانون رقم 251 تاريخ 2014/4/15، المتعلّق بتخصيص محامين عامين متفرغين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة ؛

• القانون رقم 80 تاريخ 2018/10/10، المتعلّق بالإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والذي يعطي أحكامًا ومبادئ عامّة في إدارة النفايات الصلبة، كما يوضّح الإطار المؤسّساتي لهذه الإدارة (من حيث التخطيط والتنسيق والتنفيذ والمراقبة وإدارة المعلومات) وأُسس إدارة النفايات الصلبة الخطرة وغير الخطرة والعقوبات الممكن اتخاذها بحق الملوثين؛

• المرسوم رقم 2004/13389، المتعلق بتحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها؛

• القرار رقم 2001/1/8 الذي يحدد المواصفات والمعايير المتعلقة بملوثات الهواء والنفايات السائلة؛

• القرار رقم 2018/1/1294 الذي يحدد الشروط البيئية الواجب اتباعها لنقل النفايات الخطرة والمعدية ؛

• القرار رقم1295 /2018/1 الذي يحدد الشروط البيئية الواجب اتباعها لإنشاء وتشغيل منشآت تعقيم النفايات الخطرة والمعدية وأصول منح الترخيص البيئي لتشغيل هذه المنشآت؛

• التعميم رقم 2001/1/11 المتعلق بالتقرير الدوري لمعالجة النفايات الطبية الخطرة والمعدية؛

• التعميم رقم 2019/1/7 المتعلق بمحطات تكرير المياه المبتذلة الناجّة عن المؤسسات الخاصة.

ثمّ اختتمت وزارة البيئة مداخلاتها بعرض ثالث حول إدارة النفايات السائلة الناجّة عن المستشفيات.

بدأ العرض بشرح حول الملوثات الناجّة عن النفايات السائلة (الجراثيم، المواد الكيميائية كالمعادن الثقيلة والملوثات الناشئة (Endocrine disrupting chemicals)، والمواد العضوية، والمواد المشعة....) وحول مصادر هذه الملوّثات وتأثيرها وخطرها على سلامة البيئة والصحة العامة.

ثم وَضَّحَ أهمية معالجة هذه النفايات السائلة، وانتهى بشرح وجوب معالجتها وفق أحدث التقنيات المتبعة عالمياً في هذا المجال.

وفي نهاية اللقاء، جرى نقاش عام طرحت فيه العديد من الأسئلة والاستفسارات بشأن الإدارة السليمة بيئياً لنفايات المؤسسات الصحية.